الاتجاهات السياسية في الحركة القومية العربية إبّان مرحلة الاستقلال

د. علي عبد الله الغزو*

المقدمة:-

ينسب لوعي الذات وبالتالي لحقوق الشعب قيمة سياسية كبيرة لأن هذا المفهوم يتيح للشعب حق الفرادة في الأمة التي ينتمي إليها ، وهذا الاكتشاف أنشأ مبدأ القوميات ونشر الفكرة القومية التي أخذت في تاريخ العلاقات الدولية مجرى (وأيقظ أقواماً كانوا نياماً) وجعلهم على وعي بوجودهم الخاص ، وساقهم إلى تعزيز هذا الوجود عن طريق أحداث الدولة القومية التي تتساير فيها حدود الأمة مع حدود الدولة السياسية (1) والأمة العربية لم تكن استثناءاً فمع نمو الوعي القومي واكتسابه صفة الجماهيرية نمت فكرة الوحدة العربية وارتبطت بالاستقلال السياسي واتخذت اتجاهات متناقضة في أطروحاتها تبعاً لمنطلقاتها، وهذا الحال سمة سائدة للشعوب حتى تاريخه ، فهناك من حيث الممارسة السياسية تداخل بين أولوية التحرر الاجتماعي والوطني ، وإن كانت المسألة محسومة نظرياً من حيث أولوية التحرر الوطني . فهناك خلط متعمد ربما بين المستوى النظري للسيادة- ولاية مطلقة وانفرادية على جميع الأشخاص والأملاك – وبين المستوى العملي من حيث كيفية ممارسة السيادة وهل يمكن تجزئتها ، وهناك فكرة ازدواج السلطة بين المستوى الديني والسياسي ، فالاعتراف بسلطة الدولة السياسية على جميع المقيمين فيها بما فيهم (رجال دين) مسألة فيها نظر ، سيما وأن علاقة الدين بالسلطة والسلطة السياسية تحديداً لم تحسم نظرياً حتى تاريخه ، والمثال الحي على ما ذهبنا إليه العراق ، فمنذ الاحتلال الأمريكي لم تحسم عملياً قضية أولوية التحرير وكيفيته ، أو شرعية الجهة التي تمارس السيادة ودورها مع المحتل أو الدين بعد كل المكتسبات المعرفية والتجارب العملية منذ الحرب العالمية الأولى ، فهل يمكن يا ترى تصور المشهد السياسي من حيث بنية الوعي السائد في تلك المرحلة ومحاولة اختراقها أو توظيفها خدمة لمصالح سياسية . لنحاول استجلاء صورة الاتجاهات المتناقضة معبر عنها سياسيا في ذلك الوقت.

---

*جامعة التحدي- كلية الآداب-قسم الإعلام، سرت-ليبيا.

الهدف:-

توضيح مسار الاتجاهات السياسية في الحركة القومية العربية بهدف دراسة حركة الزمن ورصد اتجاهات التطور، ومحاولة ربط الماضي بالحاضر واستقراء المستقبل من خلاله ، فقضية ترتيب الأولويات في حركة التاريخ السياسي العربي مازالت غير محسومة ، قومي ، إسلامي ، قطري ، إنساني ، ومحاولة تحليل الأولويات إلي عناصرها الأولية والتعرف علي العلاقة السببية بينها وبين غيرها بقصد الإسهام في التعرف على القواعد التي تحكمها أو تقاربها أو كانت سبباً في صياغتها، هذا بالتحديد هدف الباحث .

هيكل البحث :-

- المقدمة .
- الاتجاهات السياسية أبان مرحلة الاستقلال .
- تطور الحركة القومية من الإمبراطورية العثمانية إلى التجربة الدستورية (1908 – 1909).
- تسلط الاتحاديين وبوادر المعارضة العربية (1909 – 1913) .
- المعارضة القومية العربية وبدء صراعها العلني ضد الأتراك (1911 – 1913).

الاتجاهات السياسية في الحركة القومية العربية أبان مرحلة الاستقلال

1 :- الاتجاه اللامركزي في إدارة الدولة العثمانية، والذي يعتمد للعرب بعض حقوقهم في الحكم ويجعل لغتهم في ولاياتهم رسمية ، ويمثل هذا الاتجاه الغالبية العظمى من المثقفين العرب الذين كانوا يعارضون الفساد والاستبداد ، ويؤكدون على بقاء الإسلام إطاراً لتعاونهم مع الأتراك في سبيل صد الأطماع الاستعمارية الأوربية ، وظل هذا الاتجاه سائداً حتى أعلن الدستور العثماني عام 1908 ، فاستبشرت شعوب الدولة العثمانية خيراً بالانقلاب ، لما ادعى قادته من مبادئ تؤكد على ضمان حقوق وحرية هذه الشعوب ، وكانت تأمل أن تباشر جمعية الاتحاد والترقي التي تزعمت الانقلاب في تطبيق المبادئ التي نادت بها ، حتى أن إجهاض الانقلاب الحميدي 1909 أفشله محمود شوكت باشا العربي ، وكان آنئذ قائداً للكتائب العسكرية في سالونيك ، فدخل القسطنطينية مهاجماً وأعاد إلى جمعية الاتحاد والترقي سلطتها ونفوذها ، وبعد ثلاثة أيام خلع السلطان عبد الحميد وكان المتنورون العرب في إصرارهم على اللامركزية

، يعبرون عن الرغبة في حل المسألة القومية حلا يستبعد الحل الاستعماري ، ولم يفقد العرب الأمل في تحقيق ما كانوا يصبون إليه رغم السياسية القومية التركية المتشددة التي سلكتها جمعية الاتحاد والترقي في أعقاب الانقلاب المضاد الذي قام به أنصار السلطان عبد الحميد في 1909 ،وتشكلت كتلة من النواب العرب في آذار مارس سنة 1911 بهدف الدفاع عن حقوق أبناء أمتهم ، وانضم بعض هؤلاء إلي ((حزب الحرية والائتلاف)) المعارض لجمعية الاتحاد والترقي (الحزب الحاكم) ورفع الحزب شعار إدارة الدولة على قاعدة اللامركزية (2) وفي القاهرة ، أسس أحرار العرب الذين لجأوا إلى مصر حزباً علنياً في عام 1912 هو حزب (اللامركزية العثمانية) الذي طالب بكل الوسائل المشروعة بحكومة تؤسس على قواعد اللامركزية الإدارية في جميع ولايات الدولة العثمانية (3) ولكون مفهوم اللامركزية الإدارية يتكرر في بحثنا خاصة وأن مؤتمر باريس الذي سنتناوله لاحقاً تبنى أفكار اللامركزية الإدارية أرى ضرورة توضيح معناه واختلافه عن اللامركزية السياسية التي قد تتبادر إلى الفكر:

أ – اللامركزية السياسية تتعلق بالنظام السياسي للاتحاد المركزي وتوزيع السلطات بين الدولة الاتحادية والولايات التي تعتبر وحدات سياسية تتمتع بالاستقلال الذاتي وبدستور خاص بها ، في حين تعبر اللامركزية الإدارية عن نظام إداري يتم عن طريقه توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة الإدارية المركزية والهيئات المحلية أو الإقليمية التي لا تعدو أن تكون وحدات إدارية بحتة، وعلى هذا الأساس لا توجد اللامركزية السياسية إلاّ في الدول الاتحادية المر كبة دون الدول الموحدة ، بينما توجد اللامركزية الإدارية في الدولة الموحدة أو الدولة الاتحادية ، وعلى هذا فالأقاليم في اللامركزية الإدارية تخضع لذات القوانين بينما تتمتع الولايات بالحق في تطبيق قوانينها الخاصة التي سنتها سلطتها التشريعية .

ب– تتمتع الدويلات أو الولايات في اللامركزية السياسية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة في حدود الدستور الاتحادي ، في حين تخضع الهيئات الإقليمية لوصاية الحكومة المركزية .

ج– إذا كان الدستور الاتحادي في الدول المركبة هو الذي يتولى توزيع الاختصاصات فإنّ القوانين تقوم بالمهمة في الأقاليم اللامركزية .

د– تقوم دويلات اللامركزية السياسية بدور المشاركة بالإدارة العامة للدولة ،

وذلك على عكس الحال بالنسبة للهيئات اللامركزية المحلية سواء في الدولة الواحدة أو الاتحادية وعليه يمكننا استيضاح تواضع مطالب هذا الاتحاد الأوسع انتشاراً والذي لم يستجيب للمطالبة رغم ذلك .

2-اتجاه الاتحاد الفعلي أو الحقيقي:- والذي نادى بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالمملكة العثمانية ارتباط المجر بالنمسا في الإمبراطورية النمساوية (1867- 1918) على أن تحتفظ كل دولة بدستورها وقوانينها ، ونظامها الإداري في الداخل ، ويترتب على اندماج الدول الأعضاء في الاتحاد توحيد السياسة الخارجية وكذلك التمثيل الدبلوماسي ، والحرب بين الأعضاء تعتبر حرباً أهلية لا دولية (4) وبالرغم ممّا سبق فإن هذا الاتجاه يعتبر خطوة متقدمة على الذي سبقه على طريق الانفصال والاستقلال ، فعن طريقه يمكن خلق كيان عربي ذاتي ولو ضعيفاً.

3- الاتجاه القطري :- وقد تراوح بين الاتجاه الفكري والسياسي ولعل أول من بدأت ملامح القطرية تجول في كتاباته في مصر رفاعة الطهطاوي (1801 – 1873) الذي ملأت فكرة مصر القديمة ذهنه ففي (مناهج الألباب) الذي صدر عام 1869 كرر الطهطاوي كلمات (الوطن) (وحب الوطن) والمعنى في ذلك الوطن المصري لا العربي ،

نعم إنّه يمتدح الدور الذي لعبه العرب في تاريخ الإسلام ويدافع عنه (5) غير أنه يرمي ، عندما يتحدث عن حب الوطن ، لا إلى ذلك الشعور المشترك بين القاطنين أرض مصر فحسب ، فمصر في نظره ، شيء مميز (ومستمر تاريخياً أيضاً ، فمصر الحديثة هي الحفيدة الشرعية لأرض الفراعنة ، التي كانت لديه مدعاة للاعتزاز ، وكما كانت عليه مصر القديمة في الماضي ، يمكن لمصر الحديثة أن تستعيده اليوم (لأن بنية أجسام أهل هذه الأزمان هي عين بنية أهل الزمان الذي مضى وفات والقرائح واحدة) (6) وحول هذا الموضوع يقول غيورغي ميرسكي (إن قضية الأصل الأول لسكان هذا البلد العربي أو ذاك ونسبة الدم العربي الصافي لا تثير اهتماماً علمياً ، وعند دراسة مومياءات الفراعنة اكتشف العلماء أن المصري المعاصر لا يكاد يختلف كثيراً من حيث تركيب الجمجمة عن أسلافه الذين عاشوا في عصر لم تكن اللغة العربية في ظله موجودة أصلاً، وظل النمط الأنثروبولوجي للمصريين قائماً منذ زمن الأهرامات ولكن هذا لا يغير شيئاً ، فمن الناحية العملية أصبح المصريّون عرباً منذ أمد بعيد ولكنهم لم يكونوا دائماً يدركون ذلك) (7) على أي حال وسواء أدرك المصريون ذلك أم لا فقد

تطور هذا الاتجاه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حتى أصبح دعوة سياسية شعارها (مصر للمصريين) وكان الحزب الذي رفع هذا الشعار عالياً وصدر به واجهة (الجريدة) لسان حاله ، هو (حزب الأمة) الذي قاده فكرياً وسياسياً المفكر المصري الكبير أحمد لطفي السيد (8) الذي أصبحت فكرة الحرية محور تفكيره (فهي في نظره ليست مقياس العمل السياسي فقط بل (والغذاء الضروري لحياتنا)، ولما كان من الواجب أن يكون الفرد حراً، كان من الواجب أيضاً أن تكون الأمة مستقلة ، وكان لطفي لا يحدد الأمة على أساس اللغة أو الدين، بل علي أساس الأرض، وهو لم يفكر بأمة إسلامية أو عربية ، بل بأمة مصرية ، أمة القاطنين أرض مصر إذ وعى كالطهطاوي ، استمرار التاريخ المصري، فهو في نظره ماضيان ،الماضي الفرعوني، والماضي العربي ومن المهم أن يدرس المصريون الماضي الفرعوني لا للاعتزاز به فحسب ، بل لأنه يلقنهم قوانين النمو والتقدم (9) ويؤكد بأن الصلة التي تربط بين جميع القاطنين في مصر ، الراغبين في ربط مصيرهم بمصيرها ، قوية لدرجة أنها تتغلب بسهولة على اختلاف الدين أو اللغة أو الأصل ، فما يجعل من المصري مصرياً هو إرادته في اتخاذ مصر وطنه الأول والوحيد (10) وتحت عنوان (مصريتنا) يناقش لطفي السيد الموضوع بصراحة أكثر فيقول (كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ، ولا نقبل أن ننتسب إلى وطن غير مصر) ومهما كانت أصولنا ، حجازية أو بربرية أو تركية ، أليس إقرار المصري بانتسابه إلى العربية أو التركية يدل على أنه يحتقر وطنه وقومه، و الذي يحتقر وطنه وقومه إلاّ محتقر لنفسه(11) فالسيد هنا يساوي بين الانتساب للعربية ودعوة الانتساب إلي التركية ، ويعتبر صلة المصرين بالعروبة صلة عرقية استنفذت أغراضها ، مثلها في ذلك مثل الصلات العرقية التي تربط بعضهم بالبرابرة أو الأتراك، فهو يرى القومية في أرض مصر ولا يراها في غيرها بغض النظر عن المشترك .

كذلك ظهرت هناك نظرية تزعمها الدكتور طه حسين عميد الأدب العربي (تسمى نظرية البحر الأبيض المتوسط) يقول فيها (إن العقل المصري منذ عصوره الأولى، إذا تأثر بشيء فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط، وإن تبادل المنافع على اختلافها، فإنما يتبادلها مع شعوب المتوسط) ثم يستطرد قائلاً (فإذا لم يكن بد من أن تلتمس أسره للعقل المصري نقره فيها، ففي أسره الشعوب التي عاشت حول بحر الروم)(12) فإذا جاء الحديث عن الأشياء التي يمكن أن تكون مقومات للقومية، أو شبيهة بمقومات القومية، والتي يمكن أن تجعل مرجعية

الشعب المصري العقلية، العروبة لا حوض بحر الروم يقول الدكتور (أن وحدة الدين، ووحدة اللغة، تصلحان أساساً للوحدة السياسية ، وليس قواماً لتكوين الدول) ويعتقد الدكتور طه حسين إن مصر تنتمي إلي الغرب لا إلى الشرق، فالتميز الجوهري في نظره، ينجم عن جغرافية الروح لاعن جغرافية الطبيعة، أما لماذا تعتبر مصر عادة بلاداً شرقية، فيذهب طه حسين إلى أن الفكرة الخاطئة القائلة انتماء مصر إلي العالم الشرقي تعود إلي واحد من سببين:

الأول هو وجود مصلحة ما مشتركة سياسية أو اقتصادية ،أو لمصلحة البلدان الآسيوية والأفريقية في التحرر من السيطرة الأوربية ، لكنه يرى بأنّ هذه المصلحة سطحيه وعابرة ولا تخلق الرابطة الدائمة الضرورية لمدنية مشتركة ، **والثاني** هو الوحدة الدينية التي هي أيضا لا تستطيع أن تكون أساساً لأسرة اجتماعية سياسية ، أما لماذا تخلفت مصر وسائر بلدان شرق البحر المتوسط عن بلدان أوروبا في المدنية ؟

فجواب طه حسين بالسيطرة العثمانية التي أنزلت الخراب بالمدنية ، لكنه يوضح (بأن أوربا كان لها أيضاً عصورها المظلمة ، وعصر الإسلام المظلم إنما هو أقل ظلاماً في مصر عنه في غيرها من البلدان) لهذا يرى بأنه على المصريين أن يصبحوا أوروبيين في كل شيء ، قابلين ما في ذلك من حسنات وسيئات ، (علينا أي المصرين) أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ولنكون شركاء لهم في الحضارة ، (مايحب منها وما يكره ، ما يحمد فيها وما يعاب) وكانت أوروبا تعني لطه حسين (الحضارة الإنسانية ، والفضائل المدنية ، والديمقراطية) (13) والدكتور طه حسين ليس مجرد مفكر كبير يعرفه كل العرب بل هو مدرسة فكرية تتلمذ عليها الكثيرون ، ومن أتباع هذه المدرسة الدكتور حسين مونس الذي ورد في كتابه مصر ورسالاتها ما يلي (إن تاريخ مصر هو تاريخ البحر المتوسط على وجه التقريب ، --- إن مصر تنازعتها تاريخياً ثلاث قوى ، إفريقيا وآسيا والبحر الأبيض ، وإن القوة الأولى تلاشت في منتصف الدولة الحديثة من تاريخ مصر القديم ، وأما الثانية فقد فرضت على مصر فرضاً ، وأما القوه الثالثة ، وهي البحر المتوسط فهي العنصر الأساسي في تاريخ هذا البلد ، ومصر التي ولدت إفريقية ، لم تلبث أن صارت بحرية ، مثلها في ذلك كمثل (اليونان والرومان) (14) أما قضية الدعوة لأحياء الحضارة الفرعونية والتي تزعمها المفكر المصري سلامة موسى فيمكن إضافتها وبكل هدوء للاتجاه ذاته .

والاتجاه القطري في بلاد الشام ولد في لبنان ومن زعمائه خليل زينية وأيوب ثابت ، ويقول فيهم المرحوم عبد الحميد الزهراوي أحد أركان حزب اللامركزية بأنهما لم يرشفا من

مشرب الجامعة العربية ولا قطرة واحدة حتى ولا من الجامعة السورية وأن همهما بيروت وحدها لا شريك لها (15) وسار في هذا الاتجاه ندره المطران ، وجورج سمنة ، وخير الله خير الله ، وتعاون هؤلاء جميعاً مع الدوائر الاستعمارية الفرنسية(16) وذهبت الإقليمية بخير الله خير الله ، للدعوة إلى التطوع في الجيش الفرنسي وعلل ذلك بقوله (إننا أردنا اتخاذ موقف سياسي يكون تكملة للسياسة الفرنسية في الشرق، ولإعطاء هذا الموقف كل أهميته، وليكون له الصدى المطلوب في لبنان وسورية، فإن اشتراك لبنانيين وسوريين في فرقة فرنسية أمر ضروري (17) وهذا ندره المطران في كتابه (سورية الغد) المنشور في باريس سنة 1916 ، يحاول إقناع الرأي العام الفرنسي بالتدخل في سورية ودحض الحجج المعارضة لهذا التدخل فهو يقول (ليس لفرنسا إلاّ أن تهتم بسورية، فهي المكمل الضروري لإمبراطوريتها الأفريقية، فدمشق المدينة المقدسة، وباب الكعبة، والمركز المحافظ على التقاليد الإسلامية والعربية)، تشكل بالنسبة لفرنسا قمة الهرم ، ودعائمه هي الجزائر وتونس وفاس، وبما أن القاهرة واسطنبول ليستا لها، فيجب أن تكون دمشق من نصيبها، وهكذا فهي تستطيع من هناك قيادة التطور الوشيك الحدوث للسوريين والعرب، فمن سورية تستطيع أن تراقب بشكل فعال بؤر الاتجاهات الوحدوية الإسلامية التي سيحاول الأعداء خلقها واستغلالها ضدها، فإذا أمسكنا بالرأس غدا الجسم تحت تصرفنا المطلق(18) غريب أن نقرأ مثل هذا القول على لسان عربي أما لماذا أصبح ذلك ممكناً وكيف أصبح المسيحيون اللبنانيون بالذات أكثر ميلاً وتقارباً مع الأوروبيين وبالذات الفرنسيين منهم فهذا بحاجة إلى بحث مستفيض يبدأ بالاتفاقية الفرنسية التركية الموقعة سنة 1535 ، سليمان القانوني وفرنسوا الأول ، مروراً بأبناء (الخازن ، العائلة المارونية) التي منحتهم فرنسا شرف تولي وظيفة القنصل في بيروت من سنة 1655 – 1753 مروراً بالانتفاضة الفلاحية1856 والحرب الأهلية الأولى 1860 ... ونتائجها ، أما عن تعلق المسلمين بالأتراك فالصورة معتمة أكثر كما أرى يتنازعها الدين، والقوة – قوة الأتراك والأوروبيين– والإيمان الأعمى وهو شيء غير الدين بالرغم من القاعدة المشتركة بينهما، أما عن الذين تبنوا الاتجاه القطري أو إنشائه – مستثنين بالطبع أصحاب الممارسات اللامقبولة ليس قومياً وفقط . ومن وجهة نظر القانون الطبيعي عموماً – فليس من السهل محاكمة الآخرين من خلال قناعاتك وإكراههم على استساغتها أو قبولها أو قهرهم لمهادنتها والسير على نهجها ، خاصة وأن القومية ليست نظاماً فكرياً ، بل فكرة منفردة ، لا تكفي بحد ذاتها لتنظيم حياة المجتمع بأسره ، لكنها فكرة فعالة من ذلك النوع الذي يقوم بدور مركز الجاذبية بالنسبة إلى

الأفكار الأخرى ، وعلى هذا ، فقد نشأت في الحقبة التي مرت بنا ، وضمن إطار القومية ، مجموعة من الأفكار حول طبيعة الإنسان وحياته في المجتمع ، من هو ، ومع من عليه أن يعيش ، وبأي حق ، أهو عربيٌ أم عربي مسلم ، أم مسلم عربي أم إنسان كما يرى شبلي شميل.

وقد رأينا كيف تكونت هذه الأفكار من تضافر عناصر مختلفة انحدرت من ينبوعين **الأول:** العلمانية اللبرالية، وكان أول من عبر عنها في اللغة العربية بطرس البستاني وناصيف اليازجي ثم أخذها عنهم قاسم أمين ، وأديب إسحاق ، ونجيب عازوري ، ولطفي السيد ، وشبلي شميل ، وطه حسين، كان هذا الاتجاه علمانياً ، بمعنى أنه كان يؤمن بأن المجتمع والدين يزدهران كلاهما الازدهار الأفضل عندما تكون السلطة المدنية منفصلة عن السلطة الدينية ، فتصرفا وفقاً لمقتضيات خير البشر في هذا العالم، وكان اتجاهاً لبرالياً ، بمعنى أنه ارتكز إلى أن قوام خير المجتمع إنما هو خير الأفراد ، وأن واجب الحكومة إنما هو حماية حرية الفرد في تحقيق ذاته، وبالتالي في تحقيق المجتمع الحضاري الذي تسعى إليه البشرية، والحضارة كما يقول الدكتور طه حسين سيطرة العقل على الطبيعة وعلى الحياة إنما تتحقق بتطور تدريجي وعلى مراحل، ففي البدء يسيطر الدين والإيمان الأعمى على حياة الإنسان برمتها ، ثم يستقل العقل عن الدين، وينشأ صراع بينهما لردح من الزمن ، وأخيرا يقوم التوازن بينهما، فيحكم كل منهما في نطاق دائرته حكم السيّد المطاع ، فمهمة العقل توجيه أفعال الإنسان ، ومهمة الدين ملء فراغ قلبه وإرضاء عواطفه ، وإلهامه إلى الأفعال النبيلة، هذا عن الينبوع الأول أما الثاني ، فحركة الإصلاح الإسلامية التي صاغ مفاهيمها محمد عبده ورشيد رضا ، كانت هذه الحركة إسلامية لأنها قامت علي إعادة تأكيد حقيقة الإسلام الفريدة الكاملة ، وكانت إصلاحية، لأنها استهدفت إحياء ما كانت تعتبره العناصر المهملة في التراث الإسلامي، وهكذا تحول إجماع الفقه الإسلامي (إلى الرأي العام) وأهل الحل والربط (إلى أعضاء المجالس البرلمانية) وواكب هذا وضوح الدعوة إلى الاستقلال القومي كونها الأشد إلحاحاً في ظل نظام حكم يفتقر إلى العدالة الاجتماعية، ويصعب عليه تحقيقها أو جعلها في جدول الأولويات الممكنة التحقيق، هذه الثغرة نفذ منها القوميون الاستقلاليون، وغايتهم الرئيسية كانت تحقيق الاستقلال، لكن مفهوم هذا الاستقلال كان محدوداً لديهم ، فهذا الاستقلال الذي يخول الانتماء إلى الأمم المتحدة لم يكن ينفي بقاء رابطة دائمة مع الدولة المحتلة سابقاً أو المساعدة علي (الاستقلال) مستقبلاً ، وهذا يعني الخضوع أو التبعية لسياسة تلك الدولة الأفضل في الشؤون الرئيسية في العلاقات الخارجية

الاقتصادية والثقافية ، والواقع أنه لم يكن بالإمكان غير ذلك على الأقل لمرحلة أولى تكتيكية وإن كانت طويلة ، فالدول أو الدويلات التي تناولها البحث لم يكن بوسعها في ذلك الحين التخلص من سلطة انجلترا وفرنسا المحيطة بها أو الدولة العثمانية المتغلغلة فيها ، والمتجسدة في الجيوش والمصارف والمشاريع الاقتصادية والتجارية ، لذلك لم يكن لها أن تختار بين الاستعمار وبين الاستقلال الحقيقي ، بل بين درجات وأنواع مختلفة من السيطرة ، لكن هذا الواقع للدول لا يعني القبول والترحيب كحال العازوري الذي مربنا، ولا التبرير والتهاون كحال خير الله خير الله وندره المطران ، فالقضية هنا مصيرية من كافة الوجوه أن نكون أو لا نكون والذي يأخذ علي نفسه يتحمل المسؤولية غير منقوصة . وجواباً على هذه يقول طاغور (لا تخف من الأمواج في البحر ولكن من الخروق في سفينتك).

تطور الحركة القومية من الإمبراطورية العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى

في رحم هذه التيارات الفكرية والسياسية المتناحرة ولدت الحركة القومية العربية المنظمة فتأثرت ولاشك بالضغط الاستعماري الأوروبي كنتيجة لضعف العثمانيين واستعادة الوطن العربي لمكانته الاقتصادية خاصة بعد فتح قناة السويس من جانب والتأثر بالأفكار الأوروبية التحررية التي واكبت العامل الأول مضافاً لحركة إحياء التراث الأدبي والتاريخي وسياسة التتريك بصوره خاصة ، ولنأخذ بالحسبان بأن أفكار هذه التنظيمات لم تولد كبيرة ودفعة واحدة بل كغيرها من المخلوقات نمت وتطورت حتى نضجت وأعلنت عن حقها بالوجود ككيان مستقل ، ولكي نفهم أفعالها و نشاطاتها يتوجب علينا إدراك المؤثرات التي وجهت سياقها ، وسنورد أبرز هذه التنظيمات ونشاطاتها والتي كانت مراحلها الكبرى تتلخص في الآتي :-

المرحلة الأولى:-من تعطيل الدستور وحتى إعادة إعلانه (1877 – 1908) أو **العصر الحميدي** – بدأ السلطان عبد الحميد حكمه بتعطيل الدستور وبإبعاد مدحت باشا (أبو الدستور) وسجنه وقتله فيما بعد ، وكانت فكرة القومية العربية في ذلك الوقت قد بدأت تظهر على الصعيد الأدبي دون أن تتعداه إلى صعيد العمل السياسي ، وكان مركزها ومحور أعمالها سوريا وبيروت خصوصاً ، حيث المعاهد العلمية العالية وتجمع نخبة ممتازة من المفكرين ارتبطت ثقافتها بالحضارة الغربية وبمثلها العليا ، غير أن القائمين عليها كانوا يكنون عاطفة خاصة

نحو الشعب السوري ، ويفكرون أولاً بسوريا وعاصمتها دمشق عندما يطالبون بالاستقلال العربي، أما دعاة لبنان المستقل ، فكانوا يفكرون بالمسيحي والمسلم أكثر مما يفكرون بالعربي والتركي ، وكانت رغبتهم في الاستقلال عن دمشق لا تقل عن رغبتهم في الاستقلال عن اسطنبول (19) والمشترك الذي جمع بين هذه الفئات كان تغير سياسة الحكومة أما كيف؟ ، وإلى أي الحدود؟ فهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال تناولنا لبرامج الجمعيات والقائمين عليها والتي كان أولها .

1- جمعية بيروت السرية 1875 – 1876 :-

يرجع أول جهد منظم للحركة العربية إلى عام 1875 ، حيث شكل مجموعة من الشباب العرب في بيروت تنظيماً سياسياً سموه (جمعية بيروت السرية) وقد تزايدت أهمية هذه الجمعية واتسع نشاطها ، حتى أصبح لها فروع في العديد من المدن السورية كدمشق وطرابلس وصيدا ، واتخذت الجمعية طابع السرية في دعوتها للثورة على الأتراك ، وذلك من خلال المناشير التي كانت تلصق على جدران المدن وهي تحمل على ظلم الأتراك وتندد بالفساد (20) وما يلفت النظر في هذه المناشير ، عدا ظاهرة الجدة في طريقة الإعلام السري الجماهيري فيها ، تضمنها مفاهيم سياسية جديدة لا عهد للأفكار السائدة بها ، فللمرة الأولى في التاريخ العربي الحديث تبرز الدعوة إلى (الوطن السوري) ، وتبدأ المناشير (يا أبناء سوريا ... يا أهل الوطن) (21) ومهما يكن من أمر ، فإنّ مذكرات تلك الجمعية كانت صادرة عن أول منظمة تؤلف والهدف السياسي غايتها الأولى وتدرج مطالب أعدت كأول بيان مدون عن برنامج العرب السياسي ، أما ما تضمنته هذه المطالب فيتمثل فيما يأتي:

1 – منح سوريا الاستقلال متحدة مع جبل لبنان .

2 – الاعتراف باللغة العربية رسمية في البلاد .

3 – رفع الرقابة والقيود الأخرى التي تحد من حرية التعبير ونشر التعليم .

4– استخدام القوات من أهل البلاد في المهام العسكرية الداخلية فقط (22) .

ولكن ما خلفية هذا التوجه؟ ، ومن كان يقف وراءه ؟، إن شهادة الدكتور فارس نمر ، وهو أحد أبرز المسئولين عن هذا التوجه والمشاركين في صياغته وكتابة المناشير بخط اليد ، تلقي ضوءاً ما على حقيقة ما حدث (وقد نستفيد من هذه الشهادة في تناولنا لحركة وجهاء سوريا التي سنتناولها بعد قليل) يقول فارس نمر لمؤلف كتاب (نشوء القومية العربية)

الدكتور زين نور الدين زين – الدافع الأساسي لمثل هـذا العمـل احتقـار الأتـراك لهـم واعتبارهم أدنى شأناً منهم ، وشعورهم أنهم (غرباء) في السلطة العثمانية ، أما لجوؤهم إلى (الأيدلوجية القومية) التي انعكست بالمناداة بسورية وطناً، دون أن يتضـمن ذلـك تحديـداً جغرافياً ، وبالعروبة انتماء لغوياً ، فسببه حاجة هذه المجموعة لتأليف جبهة عربية موحـدة (من المسلمين والمسيحيين) تقوم على فكرة العروبة وتستطيع أن تقف في وجه الأتراك ،أما الوسائل التنظيمية التي يشير إليها الدكتور فارس ، فهي المحافل الماسونية في بيروت التي عمل أعضاء الجمعية على إدخال بعض الوجهاء المسلمين إليها ، بيد أن هذه العلاقـة مـع المسلمين لم تتطور ، حيث اختلفوا على الهدف الأعلى للجمعية ، وهو طرد الأتـراك مـن ولاية سورية (23) وتحت وطأة الاستبداد الحميدي اضطرت الجمعية السـرية أن توقـف عملها بين عامي (1882 – 1883) و اضطر أبرز مؤسسي هذه الجمعية . فارس نمر ، وشاهين مكاريوس ، ويعقوب صروف ، أن يلجئوا إلى القاهرة في عـام 1885 ليؤسسـوا هناك جريدة سياسية يومية سموها (المقطم) ومجلة فكرية (المقتطف) وليتابعوا من خلالهـا نشر أفكارهم في خط (ليبرا لي) ذي صلة أكيده بتلك البداية التي نشأت في بيروت(24)

أما عن أهمية هذه الدعوة في تاريخ الحركة القومية فأمامنا ثلاثة آراء. يقول زين نور الدين بأن (الحركة المناوئة للأتراك في لبنان في القرن التاسع عشر ، كانـت بوجـه الإجمـال مارونية لبنانية ، ولا يمكن اعتبارها ثورية عربية وطنية في الشرق العربي ضـد الحكـم التركي) (25).

في حين يرى أنطونيوس بأن برنامج الحركة ذو قيمة تاريخية بالإضافة إلى قيمته الذاتية ، بالرغم من أنه لم يحقق شيئاً عملياً ظاهراً من زاوية النتائج المحسوسة ، فقد ظلـت آثـاره كامنة في طيات الوعي القومي ، وأصبح بمثابة السهم الذي يشير إلى اتجاه الطريق ويـدل عليها ، (26) أما الكوثران فيري بأن هذه النزعة لم تقدم لنا فـي ذلـك الوقـت برنامجـاً استقلالياً ، محدداً لمشروع دولة (سورية) أو عربية ، غير أنها أشارت لنموذج اسـتقلالي حصل في المنطقة على قاعدة شكل من أشكال التسوية الدوليـة العثمانيـة هـو شـكل (متصرفية جبل لبنان) ويضيف بأن هذا استدلال واضح على النزوع لدى بعض المثقفـين المسيحيين نحو تصميم هذا النموذج (الاستقلالي) في المنطقة وهذا النزوع ترافق مع نمو

أشكال التبعية للاستعمار في بعض المدن التي كانت قد تحولت إلى مرافئ وأسواق ومحطات في شبكة العلاقات الاستعمارية (27) أما عن رأي الدكتور زين نور الدين فنراه

وحيد الجانب إذ لا يرى بالمسيحيين غير المارونيين وفي لبنان غير المسيحيين ، إذ أنّ الحركات المناوئة للأتراك لم تنحصر فقط بالمارونيين ولكن كيفية مناوئة المارونية للأتراك كانت مميزة بلا شك بارتباطها الفرنسي خصوصاً والعودة للأصول إلى سنة 1535 مروراً 1860تجعل الصورة أكثر جلاء، أما عن الكوثراني فلا أعتقد بأن هناك حركة سياسية تستطيع تحديد وجهتها بخط مستقيم حتى لو أرادت ، فحقيقة أن النموذج اللبناني في المتصرفية قد تقدمت به الحركة لا غبار عليه، وحقيقة سهم أنطونيوس أيضاً واضحة وإن لم تقصدها الحركة ، فالاعتراف باللغة العربية واستخدام القوات العربية داخل حدودها ،ومنح سوريا الاستقلال كلها يمكن توصيلها بأوسع معانيها ، ولكن الأهم أن القضية بقيت في سوريا وحدها ولبنان فيها تحتل مكانة خاصة وصحيفة (المقطم)ومجلة (المقتطف) بقيتا ضمن هذا الإطار حتى بعد (الهجرة) إلى مصر كما مر بنا، هذا وعندما تبين ضعف الدولة في الحرب الروسية – العثمانية وأخذت الأوساط السياسية تتساءل عن مصير ولاياتها في المشرق، شهدت الأوساط الإسلامية تحركاً بين (1877 – 1880) قام به وجهاء مسلمون من بيروت وصيدا وجبل عامل يذهب بك مباشرة إلى تخوفات الكوثراني من الارتباطات الاستعمارية التي أشرنا إليها برأي القائمين على الحركة التي أطلقوا عليها اسم :-

2- حركة وجهاء سوريا (1877 – 1880) :-

لم ترفض هذه الحركة التي اختارت الأمير عبد القادر الجزائري رئيساً لها بقاء الخلافة العثمانية لكنها طالبت باستقلال بلاد الشام ، وتأجيل البت في مدى هذا الاستقلال ، إلى انتهاء الحرب الروسية – العثمانية ، وانجلاء وضع الدولة ومصيرها ، إذ حددت الحركة هدفها بالاستقلال الناجز إذا ما تمخضت هذه الأوضاع عن نية إحدى الدول الأوربية ، فرض احتلالها على سوريا ، أما إذا تبين أنّه ليس ثمة عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي كما هي الحال في مصر،(28) وعليه فالحركة شكلت لمواجهة الاحتلال الأجنبي بشكل خاص والأتراك ليسوا أجانب بمفهوم الحركة ،والاستقلال لم يكن يعني بالنسبة للقائمين بالحركة انفصالاً عن الأتراك كما عنى بالنسبة لأعضاء جمعية

بيروت السرية ، بل كان يعني الحيلولة دون وقوع البلاد تحت الاحتلال الأجنبي ، وإلاّ فمضمون (الاستقلال) (إمارة عربية) في إطار الخلافة العثمانية ، وإذا كانت خلفية بيروت السرية شعور القائمين عليها باحتقار الأتراك لهم والغربة في السلطنة العثمانية وبالتالي ضرورة الوقوف في وجه الأتراك كما قرأنا عن فارس نمر فالذي حرك القضية هنا إن كان على مستوى (الاستقلال التام) أو (الاستقلال الذاتي) هو نتاج الحرب الروسية – العثمانية والخوف على مصير الإمبراطورية ، وبعد أن تم للإمبراطورية تمديد أجلها ، لم يبق أمام هذه الجمعية غير التلاشي ، خاصة وأن جبروت السلطان عبد الحميد طالها (ففرضت الإقامة الجبرية على زعماء الحركة في مناطق نائية ، ونفي الآخرون (29) وبذا اشتركت مع بيروت السرية في المصير ذاته ولم يكن بين القائمين عليهما اتصال لتحقيق الحد الأدنى مثلاً ، غير أن فارس نمر يؤكد على أن أعضاء (جمعية بيروت السرية) اتصلوا مع بعض وجهاء المسلمين ولا يذكر أحداً منهم ، في إطار المحافل الماسونية (غير أن هؤلاء لم يوافقوا على الأهداف الانفصالية للجمعية)(30) وبما أن الاتصال تم من خلال الحركة الماسونيه والأمير عبد القادر وهو رئيس لحركة وجهاء سوريا ، فإن رفض التعاون مع حركة بيروت (بأهدافها الانفصالية) مر من خلاله ولاشك ، وفي الإطار ذاته يمكن النظر في رسائل يوسف كرم إلى الأمير عبد القادر ومشروعه الاستقلالي الذي يقول فيه (بينما حكومة روسيا منهمكة بالحرب الحاضرة) ، فإن حكومتي فرنسا وانجلترا لاعتقادهما بسقوط الحكومة العثمانية القريب، قد هيأتا الوسائل الآيلة إلى تجزئة الديار العربية إلى أقاليم تلجأ إلى حمايتها ، لذلك فإنه يرى (أن يعين الأمير عبد القادر على الأقاليم العربية أمراء مستقلين يدفعون إليكم أموالاً مقررة ، ويوحدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل معتدٍ ، قبل أن تتدخل بأمورنا الدول الأجنبية)(31) ويقال على لسان صديق يوسف كرم أن الأمير قبل العرض على أن يؤجل حتى يحين الوقت المناسب (وأن تكون الظروف الحاضرة أصبحت موافقة لبداية العمل)(32) واعتقد أن موافقته هذه إذا حصلت فإنها لا تتعارض مع رفضه للتعاون مع حركة بيروت في أهدافها المحددة (بالانفصال) كما يراها الأمير ، ولا خروجاً عن المهمة الموكلة إليه من قبل وجهاء المسلمين كونه سينتظر حتى تصبح الظروف موافقة للعمل ، بمعنى إذا صحت حكاية كرم .

على أي حال تابع المسار وجهته داخل السلطنة العثمانية ، وتحدد هذا المسار بعاملين متناقضين ، من جهة اشتداد القبضة الحميدية ، ومن جهة ثانيه تصاعد ونمو حركة

(ليبرالية) قوية في صفوف الأتراك ، إذ شكلت أهم الجمعيات التركية التي لعبت الدور الأهم ، في السلطة فيما بعد الاتحاد والترقي عام 1889 مؤتمر العثمانيين الأحرار 1902 تركيا الفتاة 1906 لجنة الاتحاد والترقي 1907 ، إلاّ أن هذه المرحلة من 1881 – 1908اتسمت بعدم ظهور أي عمل سياسي بارز في المدن السورية ، ومع هذا تحدثنا المراجع عن تأسيس ونشاط جمعيات ثقافية وأدبية ، مثال (الجمعية العلمية السورية) التي تأسست عام 1858 ، والتي لم تمارس نشاطها بشكل واضح إلا في عام 1868 بسبب الحرب الأهلية في لبنان ثم تأسست جمعيات علمية وثقافية أخرى ذات أهداف إنسانية وخيرية في كل من طرابلس وصيدا وبيروت مثل (جمعية زهرة الإحسان ، وشمس البر ، وزهرة الآداب ، والمقاصد الخيرية) (33) وهناك (رابطة الوطن العربي) التي أنشئت في باريس سنة 1904، وهدفها تحرير عرب الولايات العثمانية من يد الأتراك (34) وهناك (حلقه دمشق الصغيرة) والتي أسسها الشيخ طاهر الجزائري (1852 – 1920) عام 1903وسعت للقضاء على الاستبداد الحميدي وحكم السلطان المطلق بنشر الدستور المعلق (35) ومهما بدأت ضئيلة أهمية هذه الجمعيات فقد لعبت دوراً كبيراً في تنمية الوعي القومي وخلق الروح التنظيمية عند العرب تمهيداً للمرحلة الثانية ، وأكثر من هذا فإن الحركة اللبرالية القومية التي أشرنا إلى نموها في صفوف (العثمانيين – الأتراك) لم يكن العرب بمنأى عنها (فقد بادر الكثيرون من العرب المثقفين إلى الانتساب لفروع جمعية الاتحاد والترقي) (36) فعنوان المرحلة كان البحث عن ولاء تنظيمي غير أن هذا الولاء كان موضع الخلاف ، فهل ينبغي أن يكون للإسلام ، أم للانتماء العثماني ، أم للروابط الإقليمية الخاصة ضمن إطار أوسع تشكله المؤسسات العثمانية، أم عربي محض . لقد أدى هذا الخلاف إلى تكاثر الروابط والجمعيات التي تتشكل رسمياً تحت مختلف الأسماء كما مر بنا ، (خيرية ، تعاونية ، إصلاحية) ولكنها كثيراً ما تولد ميتة بفعل الخلافات الداخلية سعياً للأفضل ، ويبدو أن هذه الآراء المتناحرة بدأت تميل إلى الاستقرار على الصعيد التنظيمي في المرحلة الثانية وخاصة عند العرب (موضوع البحث) بعد أن تكشفت أكثر سياسة الاتحاديين والأتراك عموماً ، ولا أرى أن هذا البحث يحتمل التدرج في سير عمل التنظيمات التركية والعثمانية وأثره على الحركة العربية على أهميته.

المرحلة الثانية: من الثورة الدستورية وحتى الحرب العالمية الأولى (1908– 1914)

أ – التجربة الدستورية تموز/يوليو 1908– نيسان/أبريل 1909

لم يكن دستور 1908 سوى المشروع الذي قدمه مدحت باشا سنة 1876 أعيدت إليه الحياة بجرة قلم ، بكل ما فيه من النقائص التي أصبحت الآن أشد سوءاً واتضح ما فيها من النقص بحكم تقدم الزمن ونمو الشعور الوطني ، وازدياد الوعي القومي ، ولكن إحياء المشروع قوبل بحماسة وربما الابتهاج به بين القوميين العرب أكثر مما كان بين غيرهم ، وذلك لطبيعة العلاقة الخاصة التي تربطهم بالأتراك خاصة وتأثير جماعة الرابطة الإسلامية والأخوة العثمانية يصعب تجاهله (وانقلاب الاتحاد والترقي توخا أهدافاً دستورية ، وثورية) تمت بشعاراتها إلى الثورة الفرنسية ، بما يتعلق بمبادئ الحرية والعدالة والمساواة لجميع المواطنين أفراداً وجماعات دون تميز في العرق أو الدين لذا عمت الفرحة جميع طبقات وفئات المجتمع واستبشروا بمستقبل أفضل (37) ومع عنفوان هذا الحدث وما صاحبه من تأكيد علي الاتحاد والأخوة بين العناصر العثمانية تأسست جمعيه عربية باسم (جمعية الإخاء العربي العثماني) في أيلول 1908 في اسطنبول ، وقد حضر في يوم الافتتاح أعضاء من جمعية الاتحاد والترقي وكانت أهداف هذه الجمعية المحافظة على الدستور وتوحيد جميع العناصر في الولاء للسلطان وتحسين أوضاع الولايات العربية والحفاظ على التقاليد العربية ، وقد تقرر إنشاء فروع للجمعية في الولايات العربية كما أصدرت صحيفة لنشر مبادئها وأفكارها السياسية ، وظلت الجمعية تعمل حتى ردت الرجعية في 13 نيسان/أبريل 1909 ، ولكن ورد في "العرب يستيقظون" – أن هدف الجمعية إقامة دولة عربية / عثمانية. ويرى طلاس بأن فقدان التجانس الفكري والترابط القومي بين أعضاء الجمعية أدّى إلي ميوعة في المبادئ وإلي تفكيك في وحدة عمل الجمعية السياسي (38) في حين يرى أنطونيوس بأنّ تنصل الاتحاديين من وعودهم بشأن حقوق العرب وأتباعهم السياسية الدكتاتورية والمركزية أسلوباً في الحكم والأيدلوجية العنصرية فكراً لتكريس سيطرتهم علي ولايات الدولة العثمانية، كان من شأنه أن يجعل من العمل المشترك العربي التركي أمراً صعباً (39) وأجد نفسي متفقا مع هذا الرأي بالرغم من رؤيتي بأن الحركة العربية في هذه المرحلة على الأقل كانت تراقب عن كثب الصراع على السلطة القائم الذي يصلح عنواناً لها ففي هذه المرحلة برز (حزب الأحرار السياسي إلى الوجود في شهر أيلول 1908 وهو الحزب الذي نادى بمبادئ الأمير صباح الدين في تنفيذ سياسة اللامركزية ، وبمعارضة المواقف

المتصلبة لجمعية الاتحاد والترقي العاملة في مجال المركزية والتتريك ، وكانت علي قيد الحياة (الجمعية السورية) التي أنشئت في باريس سنة 1909 والداعية للامركزية أيضاً . وفي شباط 1909 سقطت وزارة كامل باشا وهو أول من شكل وزارة دستورية ، بعد الانقلاب، وحاول تنفيذ سياسة الاعتدال والمساواة في الدولة، وسقوط وزارته جعل فاعلية الدستور تتهاوى بشدة ، وكانت هذه الفرصة السانحة للاتحادين والمتشكلين من العرب ،

ولعل التطورات اللاحقة قد عززت عملية التباعد التدريجي بين العرب والاتحاديين ، ونعني بذلك الصراع علي السلطة والممثل بالاتحاديين المركزيين والقوى المحافظة ولاسيما جمعية (الأمة المحمدية) التي طالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها من جانب، والاصطلاحين وحزب الأحرار اللامركزية ولنقل (والقوميات غير التركية) من الجانب الآخر ، وفي خضم هذا الصراع وبين السابع والثالث عشر من نيسان 1909 جرت محاولة إعادة السلطة الفعلية للسلطان عبد الحميد إلاّ أن الضباط الاتحاديين تمكنوا من إجهاضها وخلع السلطان عبد الحميد وتنصيب أخيه محمد رشاد (محمد الخامس) وإعلان الأحكام العرفية، وبذلك الانفراد بالسلطة وبدء مرحلة جديدة يمكن إدراجها تحت عنوان:

ب – تسلط الاتحاديين وبوادر المعارضة الوطنية العربية ، بنيسان/أبريل 1909 – شباط/فبراير 1913

تجلت مظاهر هذا التسلط في نواح عديدة أعطت لهذه الفترة طابعاً أشبه بالعهد القسري الحميدي ولكن تحت ستار الشرعية الدستورية ففي تموز 1909 صدر قانون الجمعيات الذي حظر قيام الجمعيات والأحزاب ذات الأهداف السياسية والتسميات القومية.(40) أضيف لهذا عدم قبول مندوب عربي في اللجان المركزية الاتحادية وتحويل جمعية الاتحاد والترقي من العثمانية إلي التركية حتى أنه في سنة (1912 طلب الأعضاء السوريون في الجمعية أن يمثلهم عضو عربي في اللجنة المركزية ولكن الترك أصروا أن يكون ممثل السوريين تركياً) (41) كذلك انتزع الاتحاديون وزارة الأوقاف من وزير عربي وأعطوها إلى وزير تركي بحيث لم يبق أحد من العرب في الوزارة ، هذا ولم تقف الشكوى عند هذا الحد بل تعدته إلى أمور أخرى أعظم شأناً ، منها استدعاء الخاصة من الضباط العرب إلى الآستانة، وإبعاد العامة منهم عن ولاياتهم الأصلية أو عن الآستانة ، وكذلك مناهضة اللغة العربية بشكل غريب. وعلي سبيل المثال فقد أصدر سفير الدولة في واشنطن سنة 1909 ،

إعلاناً حظر فيه على العثمانيين المقيمين في أميركا مخاطبة السفارة بغير اللغة التركية، مع علمه بأنّ الجالية العربية هناك لا يقل عددها عن نصف مليون غالبيتهم لا يتكلمون التركية (42) هذا بالإضافة إلى فرض استعمال اللغة التركية في المرافعات القضائية والمراسلات الرسمية والإدارية ، بالإضافة إلى الحملة الإعلامية العنيفة التي نظمتها صحف جمعية الاتحاد والترقي (طنين ، تركيا الفتاه ، أقدام) بهدف استثارة المشاعر الطورانية عند الأتراك (43) والغريب أن كل هذا حصل والإمبراطورية في مرحلة التحلل ، والمراجع تفيدنا كذلك (44) بأن تسلط الاتحاديين ابتدأ منذ توليهم الفعلي للسلطة، وانعكس في عدة مظاهر من بينها الانتخابات غير العادلة للبرلمان العثماني حيث كان مجموع الأعضاء الذين اجتمعوا في ديسمبر 1908 ، 245 عضواً منتخباً منهم 150 من الترك و 60 من العرب ، علماً بأن العرب كانوا يتفوقون عليهم بنسبة 3 إلى 2 ، وأما مجلس الأعيان (الشيوخ) وكان عدد أعضائه أربعين عضواً يعينهم السلطان فلم يكن فيه غير ثلاثة من العرب وفي الوزارة عربي واحد--- الخ .

في هذا الجو من الكبت والتشديد المركزي أخذت المعارضة العربية أشكالاً جديدة من العمل السياسي كان جله خارج البرلمان، وداخل منظمات أو مؤسسات اتسمت بطابع السرية أو التستر بأهداف ثقافية واجتماعية عامة ، والمنتدى الأدبي أو المنتدى العربي هو أول جمعية علنية بعد تسلم الاتحاديين للسلطة ووقوع الخلاف بينهم وبين العرب، وقد اختلفت حوله الآراء فمن قائل بأنه كان في ظاهره أدبياً وفي باطنه سياسياً، قام بتأسيسه نخبة من الموظفين والنواب والطلاب والأساتذة ، وقد كثر المنتمون إليه حتى بلغ مجموعهم الآلاف ، وكان مقره في الآستانة ،وفروعه في أنحاء البلاد (45) أما أحد أعضاء الجمعيات السرية فيرى بأن المنتدى ، كان جمعية علمية بحتة في بادئ الأمر ولكنه اضطر إلى المداخلة في السياسة ، لمّا رأى الحكومة تفاوض معتمده المرحوم عبد الكريم الخليل باسمه في شأن الإصلاح، وقد كان الوزراء وزعماء جمعية الاتحاد والترقي يظهرون للنادي صداقة عظيمة ، فزاره مراراً ، طلعت بك وأنور باشا وجمال باشا --- وغيرهم ، وحضور قادة الاتحاديين لمعظم احتفالاته الدينية والأدبية يدل علي أن النادي كان عثمانياً بحتاً (46) ويبدو أن هذه المداخلة في السياسة قد جرت لدرجة أن سليمان موسى وجهاد صالح اتفقا على القول بأن (هذا المنتدى عمل علي بث المبادئ السامية والروح القومية بين فئات الشبيبة العربية في الآستانة وخارجها ، وكانت خطته الوحيدة نشر الدعوة للقضية

القومية الوطنية، ففيه كان الطلاب الجدد يتلقون مبادئ القومية، وتناقش فيه خطط الأتـــراك الاتحاديين الرامية إلى تسيد القومية التركية والقضاء علي القوميات السائدة في الدولة، وقد حدد رئيسه عبد الكريم الخليل أركان القومية ، بوحدة اللسان ووحدة التاريخ ووحدة الوطن والمنفعة ، وكلها تتوافر للأمة العربية ، وظل هذا المنتدى يواصل أعماله حتى سنة 1915 عندما أرسل جمال باشا رئيسه إلى المشنقة (47) ويرى جورج انطونيوس الذي نتفق معـــه بتناوله لموضوع المنتدى بأن أهدافه لم تكن سياسيه علنية، ولكنه كان يتمتع بقسط كبير من التأثير السياسي ، وركز أساسيات عمله في توضيح الأفكار والآراء لا في صنعها ، ومـــع ذلك كان لنشاطه أثر في دعم الحركة العربية وتوسيع مداها(48) ومن مطالعتنا لمختلـــف الآراء في المنتدى يتضح بأنه عثماني النشأة ، قومي البنية واسع التأثير، أو هكذا خطط لـــه أن يكون وذلك واضح من زيارة القيادات الاتحادية ومشاركتهم في نشـــاطاته ومحـــاولتهم توجيهها ولاشك ، إلاّ أن القائمين عليه ممثلين بشخص عبد الكريم الخليل لم يكونـــوا أقـــل حنكة ودراية بما يريده الأتراك ، ولكونهم ليسوا أقل وزناً أيضاً ، ومن خلال هذا اللامرئي خرج المنتدى عن إطاره ، فنوقشت السياسة ، وممارسة الاتحاديين و قـــوميتهم ومحاولـــة تفردهم بالسلطة ، ورست القومية الأخرى صاحبة الشأن ، وهكذا حدث الانقسام الكبير الذي لا يحدّه إلا مسايرته أو قهره فاختار الاتحاديون الثاني وأعدموا الخليل مصـــعدين الوضـــع أكثر .

وفي الفترة التي نحن بصددها تأسست الجمعية القحطانية السرية وهدفها تحقيق مشروع جريء وجديد في الإدارة العثمانية ، وهو تحويل الإمبراطورية العثمانيـــة إلـــى دولتـــين ، عربية وتركية ، على أن يكون السلطان العثماني على رأس هذه الإمبراطورية ، ويكـــون للمقاطعات العربية مجلس نيابي خاص وإدارة محلية (49) ومن أهداف الجمعية القحطانيـــة كما يقول طلاس (والجمعية كلها خفية)- مجابهة التيار العنصري التركي بتيـــار قـــومي عربي ينازعه السيطرة على مؤسسات الدولة في الولايات العربية ، ويضيف بـــأن التـــرك كانوا يقظين حيال أية حركة أو بادرة قد تساعد العرب على التضامن القومي (50). ويبدو أن هناك اتفاق في الرأي حول أهداف الجمعية بالرغم من الحدة في رأى طلاس ، فالغرض الاشتراك في الحكم على أسس قومية ، والمشروع إصلاحي جاء محاولة لحل المشكلة التي أوجدتها سياسة الاتحاديين وأنصارهم المركزية ، وبه يمكن الوصول إلى الـــو حـــدة عـــن

السر والإشارة، إلاّ أن الجمعية حلت بعد عام واحد من قيامها لمعلومات أكدت لقيادتها عن وشايات تمت بهم إلى المسئولين الأتراك (51) وقيمة الجمعية تتمثل بأنها أول محاولة معروفة لضم الضباط العرب في الجيش العثماني وتنظيم جهودهم مما يخدم القضية العربية وفي سنة 1910 أدت سياسة الاتحاديين إلى قيام ثورات في أربع نواح من بلاد العرب ، في اليمن ، وعسير ، وجبل الدروز ، والكرك ، ومع أن الحكومة استطاعت أن تسحق طريق الانقسام إلاّ أنه وبالرغم من اختيار أعضاء الجمعية بعناية ودقة ، والتعامل بكلمة الثائرين في جبل الدروز والكرك ، إلاّ أنها فشلت في اليمن وعسير، وقد لخص السفير البريطاني في اسطنبول هذا الوضع في مذكرة بعث بها إلى وزير خارجيته في 28 حزيران/يونيو 1910 جاء فيها (أن العرب على العموم قد شعروا بخيبة أمل شديدة عندما اكتشفوا بعد عودة الدستور أن الاتحاديين استولوا على مقاليد الحكم ، وأنهم يسيرون على ميولهم التركية وليس على سياسة اللامركزية التي كان العرب يتوقعونها ، وأن ما كان يتوقعه العرب هو تطوير الولايات العربية نحو المزيد من الحرية الذاتية تحت سيادة الدولة العثمانية ، أما الآن فقد أخذ كثيرٌ منهم يعلنون زوال رابطة الخلافة ، وأن القضية أصبحت قضية أتراك وعرب لا غير(52) وخيبة الأمل هذه أضاف إليها بعداً جديداً اقتضت الحاجة لتحالف المصالح بتحقيق الهدف المشترك بخلع السلطان عبد الحميد ، فالآن أصبحت القضية كامنة في الداخل ، في التناقض الملازم (للاتحاديين) في التوفيق بين النية والعمل على رأي الزهراوي في رسالته السابقة، المقصود الرسالة ذاتها التي وردت عند تناولنا للاتجاه القطري ، فقد كان الاتحاديون يريدون أيضاً المحافظة علي وحدة الإمبراطورية وتقويتها ضد الضغط الخارجي، الأمر الذي كان يقتضي ، في نظرهم ، قيام حكومة مركزية قوية وسيطرة العنصر الإسلامي (التركي) على العناصر الأخرى ، وقد رافق ذلك تناقض آخر، وهو أن أعضاء الجمعية مع تأييدهم للمساواة بين المواطنين العثمانيين ، اشترطوا أن تكون هذه المساواة قائمة على اشتراك الجميع في الشعور بالقضية العثمانية ، وكان هذا يعني في نظرهم ، أن على جميع مواطني الإمبراطورية أن يكونوا على صلة متساوية ومباشرة بالحكومة ، لا أبناء طوائف أو جماعات عنصرية أو دينية داخل الإمبراطورية ،غير أن معظم اللامسلمين إن لم يكن كلهم ، وكثيراً أو غالبية المسلمين غير الأتراك، كانوا يفهمون أن الحرية والمساواة تغيبان حرية الطائفة أو الجماعة أو القومية ، والمساواة لا

تكمن في تقوية سلطة الحكومة المركزية وازدياد تدخلها ، بل في تقوية الحكم الإداري الذاتي في الولايات ، وهكذا انشطرت الحركة الدستورية تدريجياً وبوضوح ، فانفصل أولئك الذين كانوا قبل كل شيء عثمانيين من دعاة المركزية ، عن أولئك الذين كانوا قبل كل شيء لبراليين عثمانيين ومن دعاة اللامركزية ، وعليه اتسع الشق بين الأتراك وغير الأتراك ، وبالتالي بين العرب والأتراك ، وأصبحت القضية أتراك وعرب كما قال السفير البريطاني ، وكان لفهم هذا الواقع ترجمة عملية على صعيد التنظيم الخفي للمعارضة القومية العربية حيث بدأت بوادر مرحلة نوعية استقلالية متقدمة وإن واكبها المحافظون في سيرهم ، يمكن إدراجها تحت عنوان

ج – المعارضة القومية العربية وبدء صراعها العلني ضد الأتراك (آذار/مارس 1911 – حزيران/يونيو 1913)

كمرحلة كانت جمعية العربية الفتاه السرية التي أنشئت في آذار 1911 في باريس أولى حلقاتها، والجمعية لم تتوخّ تحقيق أهدافها الاستقلالية مباشرة بالرغم من أنها سعت إليها ولكن بالتدريج (وكان جل همها إعطاء الحقوق القومية والمقام السياسي للعنصر العربي أسوة بالعنصر التركي في الهيئات المركزية (53) هذا ويرى الدكتور محمد عمارة أنّ الجمعية كانت تطالب بالاستقلال العربي الكامل عن الأتراك وبناء الكيان العربي القومي(54) ويرجح هذا الرأي انطونيوس الذي يرى بأن أهداف الجمعية يمكن إجمالها بالسعي لاستقلال البلاد العربية وتحريرها من السيطرة التركية أو أية سيطرة أجنبية أخرى ، وهذا تقدم ملحوظ بالنسبة للبرامج السابقة التي كانت ترمي إلى الحكم الذاتي في نطاق الدولة العثمانية وهو رجوع غير مقصود إلى المثل العليا التي كانت تدعوا إليها جمعية بيروت السرية 1875 غير أن الفرق بينهما أن زمام المبادرة أصبح الآن بيد المسلمين (55) ويرى سليمان موسى بأنه بعد انتقال مقر الجمعية إلى دمشق تم الاتصال بين أركانها وأركان جمعية العهد ، وتم الاتفاق بين الطرفين على العمل معاً وتنسيق خططهما (56) ، ويؤكد انطونيوس ذلك (57) وجمعية العهد – التي أنشأها عزيز بك المصري في اسطنبول سنة 1913 ومن جملة أعضائها 315 ضابطاً عربياً ، كان هدفها الحصول على الاستقلال الداخلي للأقطار العربية ضمن الإمبراطورية العثمانية (58) ويبدو أن هذا الهدف كان في المراحل الأولية ، حيث يؤكد حكمت فريحات بأن الجمعية كانت تعمل على حث العرب

واستنهاضهم للثورة وتخليص بلادهم من حكم الأجنبي. وفي إحدى بياناتها السرية تقول " استيقظوا يا بني قحطان فنحن على عتبة ثورة كبرى ، ومن يظل نائماً يمت ، ومن يمت خاملاً يذهب بلا أثر ، حتى تعون وتتنبهون ، فإنّ بلادكم تباع للأجنبي ، وأراضيكم تدخل في حوزة الألمان والفرنسيين) ويضيف البيان يابني قحطان جردوا سيوفكم واطردوا من أراضيكم المقدسة أولئك الذين يستغلونكم ويحتقرونكم ، ويبغضون جنسكم ولغتكم ، وقد قال تعالى (الضالون هم الكافرون) أيها العرب إننا لا نريد الإصلاح على أساس اللامركزية ، إن الإصلاح الذي نبتغيه يعني بعث أمجادنا الغابرة ، ومنهاجنا الذي نقتضيه يعني (دولة عربية مستقلة في الكل وعن الكل)." وعلى ما تقدم وإذا أخذنا بصحة أقوال المراجع باتفاق الجمعيتين على تنسيق خططهما بالعمل على إقامة دولة عربية مستقلة في الكل وعن الكل نرى أنّه منطقياً قول الدكتور محمد عماره في أن (العهد) مع (العربية الفتاه) هما اللتان مثلتاً قاعدة الثورة العربية التي قامت ضد الأتراك بقيادة الشريف حسين بعد ذلك بسنوات(59) ، والملاحظ أن (العربية الفتاة) مع (العهد) كانتا تمثلان حلقة مميزة في السلسلة الطويلة التي شكلت الحركة العربية بالرغم من انطلاقتهما المسايرة للمرحلة كبداية، أما السياسيون والمصلحون والأعيان والنواب المحايدون المحليون وأصحاب المكانة فقد كانوا يميلون إلى التعبير عن معارضتهم في الفترة ذاتها ضمن النظام الدستوري ، وبالاتفاق مع دعاة اللامركزية اللبراليين العثمانيين ، ففي أواخر عام 1912 قام عدد من العرب المقيمين في القاهرة بتأسيس حزب اللامركزية الإدارية العثماني – الذي كان يهدف أساساً إلى تطبيق اللامركزية في الإدارة العثمانية ، ولتحقيق ذلك على الحزب وكما ورد في مادته الثانية بيان محسنات الإدارة اللامركزية للشعب العثماني ، المؤلف من عناصر ذات أجناس ولغات وأديان مختلفة ، والمطالبة بكل الوسائل المشروعة ، بحكومة تؤسس على قواعد اللامركزية الإدارية ، لاعتقاده يقيناً كما ورد في المادة الثالثة بأنّ الدولة لا تبق في العالم السياسي ، إلاّ إذا بنيت حكومتها على أساس اللامركزية الإدارية (60) ويرى الكوثراني بأن أهمية هذا الحزب تعود إلى برنامجه الذي شكل نقطة التقاء بين مختلف الاتجاهات اللبرالية والإصلاحية في المشرق العربي (61) وقيل في الحزب بأنه أقيم ليوحد كل الجمعيات العربية ، ولقد ذابت فيه بالفعل معظم الجمعيات (62) ويرى أنطونيوس بأن قيمة هذا الحزب في تاريخ الحركة العربية تتمثل في أنها أول تجربة تخوضها الحركة في ميدان

العمل المنظم (63) ولا أستطيع أن اتفق مع السيد أنطونيوس في رؤياه هذه مسايرة للواقع الذي يحدثنا بأن الحركة العربية سبق وعملت في العمل المنظم سراً وعلناً ، وأتفق مع الكوثراني الذي يرى بأنه في القاسم المشترك الذي أوجده برنامج الحزب لمختلف التنظيمات والشخصيات الإصلاحية تكمن أهميته ، وهذا ما أكده مؤتمر باريس العربي الذي سنأتي عليه ، علي أي حال فإنّ المناخ السياسي الذي ساعد على تعزيزه برنامج الحزب ضد المركزية وسياسة التتريك هيأ المقام لظهور حركات ودعوات إصلاحية جديدة تهدف لتحقيق ذات الأهداف أو متقدمة عنها قليلاً ومن هذه الحركات .

1 – حركة الإصلاح البيروتية– التي تأسست في بيروت وأقرت منهاجها بإذن مسبق من الحكومة العثمانية في يناير 1913 ، والذي تضمن الاعتراف بالسيادة التركية ، لكنها ميزت بين المسائل ذات الطابع المتصل بالدولة مثل الشؤون الخارجية والدفاع ، وبين المسائل ذات الطابع الإقليمي مثل إدارة الولاية وإيراداتها ، وتعيين الموظفين ، فكل ما يتعلق بالقسم الأول منوط تقريره وإجراؤه بالحكومة المركزية ، وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط تقريره بمجلس الولاية المتألف من (30) عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين ، يجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي ، وتكون صلاحياته بصورة أساسية إدارية ، وإلى حد ما تشريعية ، شريطة ألاّ تمس شؤون السلطنة الأساسية ، كذلك طالبت بأن تعتبر اللغة العربية رسمية في جميع المعاملات داخل الولاية ورسمية كالتركية في مجلس النواب والأعيان والمراسلات مع اسطنبول ، وتخفيف الخدمة العسكرية إلى سنتين ، على أن تقضى الخدمة أيام السلم في الولاية، غير أن النقطة التي (64) تستحق التوقف تقول : تعين الحكومة المركزية مستشارين في الولاية لتنظيم إدارات الدرك والمالية والبريد والجمرك ، ومفتشين في سناجق الولاية ، يختار المستشارون والمفتشون من الاختصاصيين الأوروبيين ، شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث ، العربية أو التركية أو الفرنسية وتكون مدة خدمتهم 15 سنة ، ولعل وجهتي النظر هاتان اللامركزية من جانب ومستشارين أجانب من الجانب الآخر تعيدنا إلى البدايات (لجمعية بيروت السرية) و(حركة وجهاء سوريا) ، واختلاف وجهات نظرهما آن ذاك بالعلاقة مع الأتراك ، ويبدو أن الدور الماروني في هذا الشرط وهذه المرحلة احتل مكانه وذلك لسوء العلاقة مع الأتراك أولاً ولتنامي قوة المارون بالأوروبيين ثانياً ، ولما كان الاتحاديون يعارضون فكرة اللامركزية ، ولما لاقى برنامج الجمعية من يلتف حوله ، فقد أمر والي بيروت بحل اللجنة

وإغلاق مراكزها في8 نيسان/أبريل 1913 ، هذا وقد شهدت مدن – المشرق العربي حركات إصلاحية مماثلة في دمشق ، وبغداد ، والبصرة ، رفعت مطالب مشابهة ، لكن من غير مطلب المستشارين والمفتشين الأجانب ، وقد انتهت كما انتهت حركة بيروت بانجازات متواضعة وذلك ليس لاختلاف وجهات نظر القائمين عليها فحسب بل ولتركيز السلطة في أيدي الاتحاديين المركزيين أيضاً ، وفي الوقت الذي كانت فيه الحركة المطلبية العربية تتراجع ، كانت باريس تشهد إعداداً لتحرك عربي جديد ، يعتبر فاتحة لمرحلة نوعية يمكن إدراجها تحت عنوان .

2 – الحركة القومية العربية على المسرح الدولي: مؤتمر باريس 17 – 23 حزيران/يونيو 1913.

كانت باريس مركز إقامة عدد من المثقفين اللبنانيين الذين تركوا بيروت أمثال خير الله خير الله ، وجورج سمنه، وندره المطران الذي مر ذكرهم ومنهجهم في سياق البحث ، وكان هؤلاء وغيرهم يتعاطون بعض النشاطات الثقافية والسياسية في الصحف الباريسية والمراكز الثقافية ، ولاشك أن هناك صلة كانت تربطهم ببعض المهاجرين السوريين في الولايات المتحدة و المكسيك والعرب المقيمين في باريس من طلاب وغيرهم ، وفي هذا الجو السياسي السائد انطلقت الدعوة إلى مؤتمر عربي يمثل شتّى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية ، مع وجهاء القاهرة وبيروت حضره ممثلون عن حزب اللامركزية في مصر وجمعية بيروت الإصلاحية وعن المهاجرين في الولايات المتحدة والمكسيك، ويقال بأن بعض مشاركيه كان يؤيدهم بعض الزعماء البارزين في اسطنبول (65) هذه الجبهة العريضة كانت تهدف لتحديد الموقف العربي تجاه سياسة الاتحاديين من جهة واطلاع الرأي العام العالمي على القضية العربية من جهة أخرى، ومن المسلم به أن ترجمة المؤتمرين أيدلوجياً ومكان انعقاد المؤتمر ونجاح أعماله كلها أثرت على نوعية قراراته التي اتسمت بالتوازن ومحاولة توفيق المصالح ، فنجد اسكندرعمون بك نائب رئيس المؤتمر يؤكد في خطابه (بأن توهم بعض أنصار النظام المركزي من إخواننا الأتراك ، أن الغرض من النهضة العربية ، الانفصال عن الدولة ، هو أمر بعيد عن الصحة ، فإنّ الأمة العربية لا تريد إلاّ استبدال شكل الحكم الفاسد الذي كاد يؤدي بالدولة ، بالحكم الذي يرجى منه وحدة الصلاح والنجاح لنا ولهم ، وهو الحكم على قاعدة اللامركزية ، ولو كانت الهيئة

الحاكمة اليوم من صميم قريش ، لكان موقفنا منها نفس موقفنا هذا (66). بهذه اللهجة الحارة جاء التأكيد على الولاء للإمبراطورية والأعراب عن الرغبة في تقويتها، مع الإشارة إلى أن مقدار هذا الولاء متوقف على طريقة الحكم وذلك إرضاء للاتجاه العربي الإسلامي المتشكك وخدمة للاتجاه اللامركزي الذي أصبح سائداً ، أمّا عن الكفة الأخرى أصدقاء الأوروبيين فنجد مصالحهم منعكسة في شكلين وذلك في (تعيين مستشارين أجانب في لبنان) وفي تبليغ (قرارات المؤتمر للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية). (67) هذه الدعوة الضمنية للدول الأوروبية شكلت الوجهة التي كان يدفع بها أصدقاء أوروبا الذين كانوا يشكلون جناحاً مهماً في اللجنة التحضيريه ، عموماً كان الإجماع على قرارات شبيهة تماما بالتي مرت بنا في حزب اللامركزية ،من حيث الإدارة اللامركزية ، ورسمية اللغة العربية ، وأن تكون الخدمة العسكرية محلية في ظروف السلم ، وعن ضرورة الإصلاحات عموماً ، غير أنه أضيف بالملحق أنه إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها المؤتمر ، فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب في الحكومة العثمانية ، إلاّ بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها ، وأن تكون هذه القرارات برنامجاً سياسيا للعرب العثمانيين ومساعدة المرشح في الانتخابات التشريعية متوقفة على تعهده بتأييد البرنامج وطلب تنفيذه .

كان لهذا المؤتمر أهمية خاصة من حيث أنه أخرج المسألة العربية من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي، وقد زار وفد من أعضاء المؤتمر السفير العثماني في باريس وقدموا له نسخة عن قراراتهم كما زاروا وزير الخارجية الفرنسية وسفارات عدد من الدول الكبرى لهذه الغاية (68) لقد قدر الاتحاديون أهمية المؤتمر قبل انعقاده فحاولوا إقناع الحكومة الفرنسية بمنع عقد المؤتمر في عاصمتهم ، ولم يفلحوا بالطبع ، فعملوا على مهاجمة المؤتمرين إعلامياً ، فنجد صحيفة (طنين) لسان حال الجمعية تقول في عددها الصادر 6 مايو سنة 1913 تحت عنوان (مؤتمر غريب) (69) أن موقعي بيان المؤتمر دخلوا في الجنسية الفرنساوية ، ولم يبق لهم أقل صلة بالعربية والإسلامية ، فمؤتمرهم الذي يعقد في باريس ، على ما جاء في بيانهم عار عن كل أهمية) وأكثر من هذا هناك العرب الذين تشددوا بالوقوف ضد المؤتمرين في (طنين) تنشر إحدى برقياتهم وفيها (أن الذين يرسلون الاحتجاجات ليسوا من العرب في شيء ، ولا صفة لهم ولا شأن ، فقد طلبوا من

الحكومة آمالاً لم ينالوها ، فهبوا الآن يعادوها ، وهم غير مندوبين عن العرب ، ولا صفة لهم ولا وكالة) وبينما كان الإصلاحيون يعقدون مؤتمرهم في باريس أسس الائتلافيون في دمشق حزبا أسموه (حزب الإصلاح الحقيقي) وقد عابوا على الإصلاحيين عقد مؤتمرهم في باريس ونعتوهم بالعمالة للأجانب والخيانة للقومية العثمانية وبالقضاء على الخلافة الإسلامية (70) ومع كل هذا يبدو أن زخم المؤتمر في أوروبا والساحة العربية أجبر العثمانيين على التراجع عن خطة التجاهل و اللامبالاة خشية أن تتسع شقة الخلاف وتتطور في الاتجاه العكسي ، وهكذا أرسل الاتحاديون إلى باريس وفدا يمثلهم للتفاوض مع رجال المؤتمر ، وفي باريس تم الاتفاق الأولي على الإصلاحات التي يقبل بها العرب ، والاتفاقية النهائية وقعت في استانبول حيث وقّعها عبد الكريم الخليل عن الجانب العربي وطلعت بك وزير الداخلية عن الحكومة (71) وكانت تتضمن منح المجالس العمومية في الولايات صلاحيات تنفيذية ، وأن تكون الخدمة العسكرية للعرب في الولايات أوقات السلم ، وأن يدخل الوزارة ثلاثة من العرب ، وأن يكون من العرب خمسة ولاة وعشرة متصرفين --- – الخ وعلى إثر ذلك وصل وفد يمثل المؤتمر لمراقبة تنفيذ الإصلاحات ، وبعد المقابلات الرسمية اطمأن تماماً لعزم الاتحاديين على تنفيذها وكتب في تقريره (إن تنفيذ الإصلاح واقع لا محالة ، وأن الدولة العليا ستزيده وتعززه كلما سنحت الفرصة) وذلك على لسان الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) (72) ومع هذا طال الانتظار ، واستمرار الأصوات الداعية للإصلاح بالارتفاع حتى لجأت الحكومة العثمانية أخيراً كانون الثاني/يناير سنة 1914 ، باستصدار إرادة سنية تقضي بتعين ستة من زعماء العرب أعضاء في مجلس الأعيان من بينهم عبد الحميد الزهراوي الذي سبق ذكره، ولقد اختلفت ردود الفعل العربية على هذه الخطوة ، فبعضهم اعتبرها (أكبر ضربة على الإصلاح) الذي لم يكن قد نفّذ منه شيء (كجمعية الشبيبة) التي كان الزهراوي يمثلها ، والبعض الآخر اعتبر أن قبول المناصب من شأنه مساعدة الحكومة على تنفيذ الإصلاح، هذه السياسة أثارت حالة من النفور وازدياد البعد، ما يعد نقطة تحول في صفوف الإصلاحيين ، فبعد إخفاق الحركة الإصلاحية في تحقيق مطالبها انتكست موجة الشعور المتفائلة ، ولم تقم بعد ذلك محاولة للاتفاق مع الاتحاديين ومما زاد الأمور تعقيداً تأزم الأوضاع كنتيجة لتوتر الأجواء الدولية

واحتمالات اندلاع الحرب العالمية الأولى واشتراك الدولة العثمانية فيها ، وما صاحب ذلك من إجراءات متشددة كان لها أثرها على الحركة العربية ، وهذا موضوع آخر يحتاج إلـــى أبحاث مستقلة.

هوامش البحث:

* – انطلاقاً من وعي الذات يدعو محمد خالد عمر أبناء الأمة إلى (توحيد الرايتين) العربية والإسلامية في **خطابنا** للقرن الحادي والعشرين وحمل المسؤولية والعمل على تحقيقها ، ويرى بأن القوميين العرب هم المؤهلون الحقيقيون لحمل راية العروبة والإسلام مشروعاً متكاملاً قادراً على التحدي والممانعة . مجلة الفكر السياسي، العدد السابع عشر ص 1 – 2. دمشق 2002.

1) وليام . ل . كليفلاند ، من الفكرة العثمانية إلى العروبة ، تعريب ، فكتور سحاب ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 ص 153 .
2) سليمان موسى، الثورة العربية الكبرى، وثائق وأسانيد (عمان – دائرة الثقافة والفنون) 1966 ص 55.
3) المصدر نفسه ص ص57 – 62 ، حيث النص الكامل لدستور الحزب .
4) عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية ، أسس التنظيم السياسي ، الدولة ، الحكومة ، الحقوق والحريات العامة ، الدار الجامعية ، 1985 ص ص 124 – 126
5) رفاعه الطهطاوي ، مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الكتاب العربي – 1969 ص 107 .
6) نفس المرجع ص 193 .
7) مجلة آسيا وإفريقيا اليوم ، العدد 34 / 1 / 1991 / موسكو ص 50 – 51.
8) محمد عماره، العرب يستيقظون – الجزء الثاني ، ص 209 .
9) أحمد لطفي السيد، تأملات في الفلسفة والآداب والسياسة والاجتماع بيروت – دار النهار، 1978 ص 57.
10) نفس المرجع ص 8.
11) نفس المرجع ص ص 65 – 68.
12) محمد عماره، العرب يستيقظون، العروبة في العصر الحديث، ص 210.
13) البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ص 391 – 395، مستخدماً مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين.
14) محمد عماره، العروبة في العصر الحديث، مرجع سبق ذكره ، ص 277
15) ثورة العرب ضد الأتراك، أحد أعضاء الجمعيات السرية ص ص 188 – 189 .

16) وجيه الكوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي 1860– 1920 مساهمه في دراسة أصول تكوينها التاريخي ، بيروت مهد الإنماء العربي 1978 ص ص155 – 162. وجيه الكوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبرى ص ص230 – 231.

17) وجيه الكوتراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي/ من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبرى، مرجع سبق ذكره ص 251.

18) المرجع نفسه ص ص 252 – 253.

* – ويرى تآمر فخر الدين السباعي . أن لفظ العلمانية يقترن في أذهان الناس ب(التقدم) وأن كل اقتراح لتنظيم الشؤون السياسية وتخطيط المناهج الاقتصادية والاجتماعية على أساس ديني يصنف في خانة الرجعية عليه يذهب إلى القول بأن العلمانية كلمه إسلاميه وهي شرط لا غنى عنه للحياة الإسلامية في صورتها التامة ومن ينهج العلمانية فهو مسلم بالفطرة حتماً. مجلة الفكر السياسي العدد الثامن دمشق 2000 .

19) البرت حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة / مرجع سبق ذكره ص 342 .

20) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، مرجع سبق ذكره ص149 وما بعدها .

21) وجيه الكوثراني الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي . من المتصرفيه العثمانيه إلى دولة لبنان الكبرى / بيروت ، 1986 . مرجع سبق ذكره ص 111.

22) باسم الجمل و مجموعة مؤلفين تاريخ الوطن العربي المعاصر بيروت 1988 ص 8 .

23) زين نور الدين زين ، نشوء القومية العربية ، بيروت – 1980 ، ص 68 – 70 .

24) باسم الجمل و مجموعة مؤلفين، تاريخ الوطن العربي المعاصر مرجع سبق ذكره ص 8، وجيه الكوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، من المتصرفيه العثمانية إلى دولة لبنان الكبرى، ص 113.

25) زين نور الدين زين ، نشوء القومية العربية مرجع سبق ذكره ص 55 .

26) جورج انطونيوس، يقظة العرب ص ص 160– 161 .

27) وجيه الكوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية مرجع سبق ذكره ص 118 .

28) عادل الصلح، سطور من الرسالة ، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة 1877، بيروت 1966، ص ص100 – 101 .

29) نفس المرجع ص 126 .

30) زين نور الدين زين ، نشؤ ألقوميه العربية مرجع سبق ذكره ص 69 .
31) عادل الصلح ، سطور من الرسالة مرجع سبق ذكره ص 114 .
32) نفس المرجع ص122
33) وجيه الكوتراني ، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية مرجع سبق ذكره ص133 .
34) محمد عماره ، العرب يستيقظون – الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره ص 271 .
35) باسم الجمل مجموعة مؤلفين ، تاريخ الوطن العربي المعاصر مرجع سبق ذكره ص 10.
36) سليمان موسى ، الحركة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .
37) أنيس الخوري المقدسي، الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث، بيروت، الطبعة الثانية، 1960، ص ص72– 75.
38) مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى ص 77.
39) جورج انطونيوس، يقظة العرب، مرجع سبق ذكره ص ص 177– 180.
40) جهاد صالح، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية، الطبعة الأولى، 1987 بيروت ص60.
41) سليمان موسى ، الحركة العربية، مرجع سبق ذكره ص 25.
42) أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية، ثورة العرب ضد الأتراك، مرجع سبق ذكره ص ص80 – 82.
43) * نفس المرجع ص ص201 – 228.
44) البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، مرجع سبق ذكره ص 336، مصطفى طلاس الثورة العربية، مرجع سبق ذكره ص ص 77 – 81 .
45) * حكمت فريحات ، الثورة العربية الكبرى وقضايا العرب المعاصرة ، الطبعة الأولى 1990 عمان ، ص 42 .
46) أحد أعضاء الجمعيات السرية، ثورة العرب ضد الأتراك ، مرجع سبق ذكره ص 101. وهكذا ورد اسمه
47) سليمان موسى، الحركة العربية، مرجع سبق ذكره ص 32– 33. جهاد صالح الطورنيه التركية، مرجع سبق ذكره ص 60.
48) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، مرجع سبق ذكره ص ص 184 – 186 .
49) نفس المرجع ص 186 .

50) مصطفى طلاس ، الثورة العربية ، مرجع سبق ذكره ص 83.
51) محمد عماره ، العروبة في العصر الحديث ، مرجع سبق ذكره ص 282.
52) جهاد صالح ، الطورانيه التركية ، مرجع سبق ذكره ص 61 .
53) مصطفى طلاس ، الثورة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره ص92 – 93.
54) محمد عماره ، العرب يستيقظون، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره ص 272.
55) جورج انطونيوس، يقظة العرب، مرجع سبق ذكره ص 188.
56) سليمان موسى، الحركة العربية، مرجع سبق ذكره ص 34 .
57) جورج انطونيوس، يقظة العرب ، مرجع سبق ذكره ص 197 .
58) جهاد صالح، الطورانيه التركيه، مرجع سبق ذكره ص 60.
59) محمد عماره، العروبة في العصر الحديث/ الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره ص ص272–273.
60) احد أعضاء الجمعيات السرية العربية ، ثورة العرب ضد الأتراك ، مرجع سبق ذكره ص ص 87 – 93.
61) وجيه كوتراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 204.
62) محمد عماره، العرب يستيقظون، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 272.
63) جورج انطونيوس، يقظة العرب، مرجع سبق ذكره، ص 185.
64) وردت بنود المنهاج الخمسة عشر في ثورة العرب ضد الأتراك ص ص93 – 101
65) سليمان موسى، الحركة العربية، مرجع سبق ذكره ص 37، وجيه الكوتراني، الفكر العربي في عصر النهضة، مرجع سبق ذكره ص 338.
66) احد أعضاء الجمعيات العربية السرية ثورة العرب ضد الأتراك ، مرجع سبق ذكره ص109.
67) * وردت جميع قرارات المؤتمر العشرة والملحق بها في ثورة العرب ضد الأتراك ص ص106 – 108.
68) سليمان موسى، الحركة العربية، مرجع سبق ذكره ص 38.
69) * ترجمة المقال والبرقية وردت في ثورة العرب ضد الأتراك ص111 ص– 113.
70) مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره ص 116.

71) * وردت أهم بنود الاتفاقية في سليمان موسى، الحركة العربية ص 39، غيران ترجمة القرار الرسمي الذي أصدرته الوزارة الاتحادية للاتفاقية والصادر في أغسطس سنة 1913، يمكن مراجعته في ثورة العرب ضد الأتراك، مرجع سبق ذكره ص 119.

72)* نجد وصفا دقيقا لزيارة الوفد واستقباله والمباحثات التي جراها المسئولين ونص التقرير الذي وضعه الوفد لزيارته، في الثورة العرب ضد الأتراك مرجع سبق ذكره ص 119– 147.